فتح تُحذر من انفجار وشيك بعد تزايد الانتهاكات ضد «الأقصى»

الكنيست الإسرائيلي يجيز المستوطنات العشوائية

الكنيست الإسرائيلي

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات» : حذرت حركة «فتح» من انفجار وشيك في الأراضي الفلسطينية، بسبب ارتفاع نسق انتهاك الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى المبارك، كان آخرها تمديد فترة الاقتحامات ساعة إضافية لفائدة المستوطنين.

وقال القيادي في الحركة رافت عليان، إن المسجد الأقصى «مكان مقدس للمسلمين»، وأن العالم أجمع وفي مقدمته المؤسسات الدولية يؤكد ذلك، خاصة بعد قرارات «اليونيسكو» الأخيرة.

وشدّد على ضرورة الضغط الدولي على الاحتلال الإسرائيلي لاحترام وتطبيق القرارات الدولية على أرض الواقع قبل فوات الأوان، مشيرا إلى أن سياسة الاحتلال تتمثل في تغيير الأمر الواقع في القدس والأقصى لفرض أمر واقع جديد على الأرض، ضمن خطة شاملة للتهويد، يعمل عليها الاحتلال منذ سنوات طويلة، ويُحاول الآن الإسراع في تنفيذها.

وأكد أن الاقتحامات للمسجد الأقصى في هذا العام تضاعفت مقارنة مع العام الماضي من حيث عدد المقتحمين ومواعيد الاقتحام، مشيرا إلى ارتفاع عمليات هدم المنازل أيضا هذا العام 40 في المئة مقارنة مع العام الماضي، ما يُشكل خطراً حقيقياً على الوجود الفلسطيني في القدس.

ولفت إلى أن الانتهاكات المتزايدة، تؤكد أن الاحتلال ماض في مخططه الهادف للوصول إلى تقليص الوجود الفلسطيني إلى أقل من 12% بحلول 2020 من إجمالي سكان القدس، ولتنفيذ المخطط الرامي إلى هدم الأقصى، وإقامة «الهيكل» المزعوم على أنقاضه.

من جانب آخر أعطى الكنيست الإسرائيلي موافقة مبدئية يوم الإثنين، على مشروع قانون معدل لتقنين الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية التي بنيت على أرض فلسطينية خاصة في الضفة الغربية المحتلة.

وكان القانون المقترح أثار بالفعل إدانة دولية شديدة وتسبب في توتر العلاقات داخل الائتلاف اليميني الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

ويصف منتقدو الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيون المستوطنات بأنها اغتصاب للأرض من شأنه أن يزيد من إضعاف فرص التوصل إلى حل الدولتين الذي سينهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وحوى مشروع القانون الأصلي الذي أقره البرلمان الشهر الماضي بندا تحدى حكما للمحكمة العليا بأن عشرات الأسر في مواقع عمونا غير القانوني يجب أن تخلي المنازل التي بنيت على أراض فلسطينية خاصة بحلول 25 ديسمبر.

وكان الأعضاء اليمينيون في ائتلاف نتانياهو الذين يعارضون إقامة دولة فلسطينية قد ضغطوا من أجل إقرار الكنيست لتلك النسخة من مشروع القانون، لكن شريكا من تيار يمين الوسط في الحكومة أحجم عن تحدي المحكمة.

وفي بلد من دون دستور رسمي يعتبر كثير من الإسرائيليين المحكمة العليا على نطاق واسع الجهة المراقبة لحقوق الإنسان.

وبعد عدة ساعات من المحادثات داخل ائتلاف نتانياهو لإيجاد حل وسط، ألغي البند الذي يعرف ببند عمونا وقدم مشروع جديد من دون ذكر الموقع مما يمهد الطريق فعليا لإزالته.

وبموجب الاتفاق سيجري نقل مستوطني عمونا وعددهم 330 إلى موقع قريب على أرض تعتبر إسرائيل أن مالكيها الفلسطينيين تخلوا عنها، لكن فلسطينيين قدموا بالفعل مطالبات بملكية الأرض للسلطات الإسرائيلية.

وفي جلسة عاصفة يوم الإثنين، صوت الكنيست بواقع 60 مقابل 49 صوتا لصالح المشروع المعدل، ويتعين أن يجتاز المشروع ثلاث جولات تصويتية في مواعيد مستقبلية لم تحدد قبل أن يصبح قانونا.

واستولى الاحتلال الإسرائيلي على الضفة الغربية في حرب عام 1967، وفي العقود الخمسة منذ ذلك الحين بنت نحو 120 مستوطنة يعتبر العالم معظمها غير شرعي وعقبة أمام السلام مع الفلسطينيين.

وإضافة إلى المستوطنات الرسمية التي تدعمها إسرائيل دعما كاملا بنى المستوطنون أكثر من 100 موقع استيطاني.

وفي مؤتمر لمركز أبحاث في واشنطن ضغط وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يوم الأحد على إسرائيل للحد من بنائها الاستيطاني على أرض في الضفة الغربية يريدها الفلسطينيون جزءاً من دولتهم المستقبلية.

وقال كيري «لن يكون هناك تقدم ولا سلام منفصل مع العالم العربي من دون العملية الفلسطينية والسلام مع الفلسطينيين».

وقال مبعوث الأمم المتحدة للسلام في المنطقة نيكولاي مالدينوف إن «البعض أعلن (هذا المشروع) ليكون خطوة في اتجاه ضم الضفة الغربية، وهو ما قد يكون له عواقب قانونية بعيدة المدى بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي وفي اتجاه الضفة الغربية المحتلة ويقوض بصورة كبيرة آفاق السلام العربي الإسرائيلي».

وقال نتانياهو إن رفض الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية وليس وجود المستوطنات هو العقبة الأساسية أمام اتفاق للسلام، وانهارت مفاوضات السلام في 2014 حيث كانت المستوطنات أحد الأسباب الرئيسية للخلاف.

وعبر ساسة يمينيون إسرائيليون عن أملهم في أن تتراجع المعارضة الأمريكية لبناء المستوطنات أو حتى تختفي تحت رئاسة الجمهوري دونالد ترامب الذي يتولى السلطة في 20 يناير.

من ناحية أخرى اعتقلت قوات من بحرية الاحتلال الإسرائيلي أمس الثلاثاء، أربعة صيادين فلسطينيين قبالة ساحل البحر بشمال قطاع غزة، وفق مصادر فلسطينية.

وذكرت المصادر أن تلك القوات صادرت قاربا كان على متنه الصيادون الأربعة بعد اعتقالهم بدعوى تجاوزهم مسافة الصيد المسموح بها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وهي ستة أميال.

ويأتي ذلك بعد يومين من اعتقال قوات البحرية الإسرائيلية صيادين اثنين قبالة الساحل بمدينة غزة وإفراجها عن أحدهما بعد ساعات وإبقاء الآخر قيد الاعتقال.

وبحسب مصادر فلسطينية، فإن البحرية الإسرائيلية اعتقلت أكثر من مئة صياد فلسطيني منذ بداية العام الجاري ضمن ما تقول إنه مكافحة عمليات تهريب أسلحة إلى غزة عبر البحر.

■ **بحرية الاحتلال الإسرائيلي تعتقل 4 صيادين فلسطينيين في غزة**

غزة: مصرع ناشط من القسام في انفجار عرضي

عناصر من كتائب القسام

غزة – «وكالات» : لقي ناشط من كتائب القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، مساء الإثنين، مصرعه جراء انفجار عرضي وقع شرق مخيم جباليا للاجئين، شمال قطاع غزة.

وقالت مصادر طبية فلسطينية، إن «شاباً يبلغ من العمر 30 عاما، استشهد جراء انفجار، أثناء رباطه في نقطة حدودية شرق مخيم جباليا».

ولم تذكر المصادر طبيعة الانفجار وأسبابه.

تركيا تعتقل مستشاراً لرئيس حزب المعارضة الرئيسي

السلطات التركية اعتقلت فاتح جورسول

أنقرة – «وكالات» : قالت صحيفة حريت إن السلطات التركية اعتقلت أمس الثلاثاء مستشارا لرئيس حزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الرئيسي للاشتباه في صلته بانقلاب يوليو وهي المرة الأولى التي تستهدف فيها شخصية قريبة من قيادات بارزة في المعارضة العلمانية.

وذكرت الصحيفة أن فاتح جورسول احتجز للاشتباه في استخدامه تطبيق باي لوك للرسائل النصية الخاص بالهواتف الذكية. وتقول الحكومة إن التطبيق استخدم كأداة للتواصل بين مؤيدي رجل الدين فتح الله غولن الذي تتهمه بالمسؤولية عن الانقلاب الفاشل.

وفي مؤتمر صحفي في مبنى البرلمان قال أوزجور أوزيل نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض إن جورسول مستشار لا يتقاضى أجرا لرئيس الحزب كمال كيليجدار أوغلو.

ولم يذكر أوزيل ما إذا كان جورسول احتجز أم لا لكنه اتهم الحكومة بحجب المعلومات.

وأضاف: «ما نقوله منذ شهور إن على الحكومة أن تعلن أي معلومات أو وثائق بشأن علاقة جورسول بحزب الشعب الجمهوري إن كان لديها لكن لا توجد أي اتصالات أو مشاركة (للمعلومات) مع الحزب برغم اتصالاتنا». وأثار القبض عليه مخاوف من أن تكون المعارضة العلمانية مستهدفة في حملة الحكومة الأخذة في الاتساع والتي أعقبت محاولة الانقلاب.

وامتنع مكتب مدعي اسطنبول الذي أصدر أمر الاعتقال عن التعليق.

الرئيسة الكورية: لن أستقيل على الفور إذا صوت البرلمان لصالح اتهامي بالتقصير

الرئيسة الكورية الجنوبية باك كون هيه

سول – «وكالات» : قالت الرئيسة الكورية الجنوبية باك كون هيه إنه إذا صوت البرلمان لصالح اتهامها بالتقصير في وقت لاحق هذا الأسبوع، فإنها سوف تنتظر تصديق المحكمة على هذا التصويت قبل أن تستقيل.

وذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء أن باك قالت لأعضاء في حزبها «سينوري» اليوم الثلاثاء إنه حتى لو نجحت الجهود الهادفة لاتهامها بالتقصير، فإنها سوف تنتظر حكم المحكمة الدستورية حول شرعية هذا التصويت.

يشار إلى أن المحكمة الدستورية أمامها مهلة 180 يوما لإصدار حكمها، وهو ما يعني أن الأزمة السياسية التي تشهدها كوريا الجنوبية منذ أسابيع سوف تستمر لشهور.

وتواجه باك فضيحة استغلال نفوذ تحيط بها وبصديقتها تشوي سون سيل.

وأدت الأزمة إلى تراجع شعبية الرئيسة إلى أقل من عشرة بالمئة مع خروج عشرات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع في احتجاجات أسبوعية للمطالبة باستقالتها.

البرازيل: تعليق مهمات رئيس مجلس الشيوخ المتهم بالفساد

برازيليا – «وكالات» : علق قاض من المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل الإثنين، مهمات رئيس مجلس الشيوخ البرازيلي، أحد الحلفاء الرئيسيين للرئيس ميشال تامر، قبيل محاكمته بتهمة الفساد.

ويؤثر قرار تعليق مهمات رينان كالهيروس (61 عاما) بشكل مؤقت، سلبا على تطلعات تامر الساعي إلى انتشال أكبر اقتصادات أمريكا اللاتينية من أزمته، ويعزز الاعتقاد بأن البلاد غارقة في فساد سياسي كبير.

وقال مسؤول في المحكمة العليا في البرازيل إن قرار القاضي ماركو أوريليو ميلو «له تأثير فوري»، إلا أنه ما زال في حاجة إلى تأكيد من غالبية القضاة في المحكمة.

واتهمت المحكمة الاتحادية العليا كالهيروس الأسبوع الماضي باختلاس أموال وإبرام اتفاق تعاون مع شركة «أودبريشت» للأشغال العامة، وذلك في إطار التحقيق في فضيحة شركة بتروبراس.

وقررت المحكمة الاتحادية العليا بغالبية قضاتها، أن رئيس مجلس الشيوخ رينان كالهيروس سيحاكم بسبب اختلاس أموال عامة كما طالبت النيابة.

وكالهيروس هو ثالث شخصية في الدولة وعضو في حزب الرئيس تامر «حزب الحركة الديموقراطية البرازيلية»، وقاد في الأيام الماضية الهجوم على السلطة القضائية والمحققين في فضيحة الفساد المتعلقة ببتروبراس.

وستتم محاكمته على خلفية قضية قديمة تعود لعام 2007، وهي واحدة من الإجراءات القضائية الـ12 التي تستهدفه بشكل مباشر، بينما ثماني قضايا تتعلق بفضيحة اختلاس أموال في إطار فضيحة شركة بتروبراس.

«هيومان رايتس» : الصين تستخدم معتقلات سرية لانتزاع الاعترافات

تعذيب في سجون الصين

واشنطن – «وكالات» : أفادت منظمة «هيومان رايتس ووتش» في تقرير نشر أمس الثلاثاء، بأن الحكومة الصينية لا تزال تستخدم نظام اعتقال سري يطلق عليه اسم «شوانجوي» لانتزاع الاعترافات من أعضاء الحزب الشيوعي المشتبه بهم في قضايا فساد.

وفي الأعوام الأخيرة، تعرض عشرات من المسؤولين السابقين للحرمان من النوم والطعام والمياه وللضرب المبرح، طبقا للتقرير الذي استشهد بـ11 حالة لأشخاص توفوا في معتقل «شوانجوي».

وذكر التقرير أن نظام شوانجوي «يعمل بمعزل عن نظام القضاء الجنائي الصيني»، ويمنح لجنة في الحزب الشيوعي الصيني «سلطة استدعاء أي من أعضاء الحزب الشيوعي البالغ عددهم 88 مليون عضو لمحاسبته على مكاسب تردد أنها غير مشروعة».

وأضاف أن «هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم يحرمون من حريتهم لأيام أو أسابيع أو حتى شهورا ويتم خلالها استجوابهم بشكل متكرر وتعذيبهم في كثير من الأحيان».

وأشار التقرير إلى أن هذه الممارسة بدأت منذ عام 1990.

وقال معتقلون سابقون إنهم احتجزوا في نزل تم تعديلها لتكون بدون نوافذ وتبدو مثل جدران مبطنة، وخضعوا لمراقبة فرق من المسؤولين وكان يتم استجوابهم بشكل متكرر.

وقال أحد المعتقلين السابقين «إذا جلست، يتم إلزامك بالجلوس لمدة 12 ساعة متواصلة، وإذا نهضت، فإنك ملزم بالمثل بالوقوف 12 ساعة متواصلة، لقد أصبحت ساقاي متورمة، وتحجرت أردافي وبدأت ترشح الصديد».

واعتمدت المنظمة غير الربحية المعنية بحقوق الإنسان في تقريرها بشكل جزئي على مقابلات مع أربعة أشخاص اعتقلوا قبل ذلك في شوانجوي ومع محللين للأحكام القضائية، وعلى 35 قضية منفصلة تم اختيارها من التقارير الإعلامية الصينية.

وأدين جميع المشتبه بهم الذي وردت قضاياهم في التقرير بتهمة الفساد.

وخلص التقرير إلى أنه في بعض القضايا، طال الاعتقال أيضا أشخاصا من غير أعضاء الحزب الشيوعي، مثل أفراد من عائلات الأعضاء، وفي هذه الحالات، لم تقدم السلطات أي تبرير للاعتقال.

وقالت مديرة شؤون الصين في هيومان رايتس ووتش صوفي ريتشاردسون، إن «الرئيس الصيني شي قد بنى حملته لمكافحة الفساد على نظام اعتقال فاسد وغير قانوني».

وأضافت أن «تعذيب المشتبه بهم من أجل الاعتراف لن يقضي على الفساد، بل سوف يقضي على أي ثقة في النظام القضائي الصيني».

ولم تدل الحكومة الصينية بعد بتعليق حول هذه الاتهامات.

بلدية نيويورك ستطلب 35 مليون دولار لقاء حماية ترامب

نيويورك – «وكالات» : ستطلب بلدية نيويورك 35 مليون دولار من الدولة الأمريكية كتعويض عن تكاليف حماية الرئيس المنتخب دونالد ترامب، وفق ما أعلن رئيس البلدية بيل بلازيو الإثنين.

ومنذ انتخابه، اتخذت شرطة نيويورك تدابير أمنية استثنائية في ترامب تاور، حيث يقيم ترامب، وفي الشوارع المجاورة التي أغلق أحدها منذ شهر تماما أمام العربات والمارة لمسافة قصيرة.

وباتت العملية معقدة لأن ترامب تاور موجود على الجادة الخامسة وهي شريان حيوي للعربات والمارة ولكثير من السياح الذين يقصدون المتاجر الفخمة.

وقال قائد شرطة نيويورك جيمس أوتيل للصحافيين «نخصص موارد ضخمة لهذا المكان كل يوم».

وقال بلازيو إنه سيرسل رسالة إلى الرئيس باراك أوباما لبدء إجراءات التعويض التي تغطي الفترة الممتدة من 8 نوفمبر إلى 20 يناير، أي من الانتخاب إلى التنصيب الرسمي.

وأضاف أن وزير الخزانة الجديد ستيف منوتشين أبلغه أنه «يفهم تماما أنه ينبغي مناقشة مسألة التعويض جديا».

وذكر بلازيو بأن البلدية حصلت على تعويضات مرضية إثر أحداث مماثلة مثل زيارة البابا فرنسيس في سبتمبر 2015.